المحاضرة4

<u>تهدف من هذه المحاضرة</u> إلى الوصول بالطالب إلى معرفة نشوء الحركة العماليةٌ في الولايات المتحدة الامريكيةٌ في ظل السيطرة البريطانية على البلاد ومع النشأة الأولى للرأسماليةٌ في القارة الجديدة وقيام الثورة ضد السيطرة البريطانية على البلاد أنشأ العمال تنظيمًاتهم الطبقية أولى مثل "ابناء وبنات الحر ةٌ". وبعد الثورة ومع التطور التقني الذي سمح بظهور مصانع كبرى ضمت أعدادا هائلة من العمال بعد أن هجرتها من أوروبا الى القارة الجديدة مشكلة بذلك نواة بروٌليتارية متأثرة بأفكار ونظريات الاشتراكيين الأوروبيين. ومن ثم تم تأسيس أول نقابة عمالية.

تطور الحركة النقابية في العالم (النشأة والدور):

بعد القضاء على النظام الإقطاعي والذي كان يغلب عليه استغلال الأراضي خاصة في الأرياف كون الوسائل المتطورة لم تكتشف بعد ما يجعل لليد العاملة الدور الريادي في العملية الإنتاجية، وظهور الثورة الصناعية والتي صحبتها الكثير من الاختًراعات والاكتشافات وظهور بعد ذلك النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومن تم انتقال المجتمع الأوروبي من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي وشهدت ظهور العديد من المعامل و المصانع الكبرى، وبهذا التحول كان لزاما الاعتماد على اليد العاملة المؤهلة و المؤهلة خاصة لاستعمال الآلات، ولكن سجل في هذه المرحلة وجود احتكاك بين العاملين عكس النشاط الفلاحي الذي لا يتطلب بقاء الفلاحين مع بعضهم وتفاعلهم لمدة طويلة، ضف إلى ذلك ظهور العمل بالأجر ولمدة زمنية معينة.

بدأت النقابات في الولايات المتحدة الأمريكية في الظهور بعد الحرب الأ هلية التي استمرت من 1861 إلى1863 رغم أن نشاط النقابات العمالية الأ مريكية يعود إلى ما قبل الحرب الأهلية، فإنه لم تبدأ كثورة تغيير إلا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. ففي عام 1881 م بدأت الحركة النقابية الأمريكية في التبلور مع تأسيس "اتحاد العمل الأمريكي " American fédération of work" بزعامة" صامويل جومبرز" حيث كان مهتما في البداية بالحركات الا شتراكية ،لكنه سرعان ما توصل إلى قناعة مفادها أن أي حركة تعارض الرأسمالية لن تزدهر على التراب الأمريكي ؛حيث كانت استراتيجية "جومبرز" بسيطة فقد تمسك بأن يقتصر العمل النقابي على الأعمال، حيث انهمكت النقابات العمالية الأمريكية في تحسين وضع العمال في صراع من أجل أجور أعلى وساعات عمل أقل وإجازات أكثر وظروف عمل أفضل وتحسين العلاوات ا لإضافية ،وتعتبر الحركة النقابية الأمريكية مختلفة تماما عن النقابات العمالية في العديد من الدول الأجنبية ففي بعض الأحيان سيطرت في الخارج على الأ حزاب السياسية الرئيسية وشنت حرب طبقات لتغيير شكل الحكم أو نشر الا

اشتراكية .

ففي بداية الأمر نظم العمال نوع من النقابات الحرفية والتي تجمع فيها العمال على أساس مهارات معينة، أما في بداية الثلاثينيات بدأ المدافعون يتفطنون إلى أشكال جديدة من التنظيمات وكانت النقابات الصناعية قد ظهرت سنة 1935 "هيئة التنظيمات الصناعية" والتي أدمجت مع "اتحاد العمل الأ مريكي أما في المجتمعات العربية فقد تأثرت الحركات النقابية العربية ب الحركات النقابية في أوروبا وهذا راجع إلى الموجة الاستعمارية الأوربية التي اجتاحت الوطن العربي من جهة ومن جهة أخرى ديمومة هذا التأثير بعد الاستق لال، حيث كانت وظيفة النقابات العربية أثناء فترة الاستعمار هو النضال و الكفاح ضد الاستعمار، وبعد الاستقلال ثبت النشاط المطلبي الذي كان مؤجلا قبل الاستقلال .

وظهور وعي لدى الطبقة الشغيلة وهو العامل الذي أصنفه أولا في بروز مثل هذه الحركات وبداية وجود اتجاه معينُ والإحساس بمشكلات مشتَركة، وأكثر منهذا وجود تقييم حقيقي للعمل خاصة من الناحية الاقتصادية والمالية تحديدا وإجراء مقارنة بين الإنتاج وعائدات هذه المصانع وبين أجرة العاملين و التي لا يمكن إيجاد مقارنة لها، وبإضافة عدم التغطية الصحية وعدم الاهتمام سواء المادي أو النفسي أو الوضعية الاجتماعية جعلته يفكر في موقعه وعلا قاته وزاد وعيه الفردي أو حتى على المستوى الجماعي وهي الخطوة لوجود نظرة مشتَركة وتطلعات مستقبلية.

<u>دور الحركة النقابية العالمية وتطورها:</u>

تنبع فكرة النقابات العمالية بمفهومها الحالي من طبيعة علاقات العمل، ويرجع تاريخ نشأتها إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا. ففي هذه الفترة حصل انتشار لظاهرة العمل المأجور مقارنة بالفترات السابقة، والتي كانت تتصف بهيمنة العمل الذاتي وجاء هذا التطور بسبب تغيرات في الهيكلية ا لاقتصادية في أوروبا، والتي لها علاقة بالتوسع الاستعماري للعديد من الدول الأ وروبية، وبدايات الثورة الصناعية والتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع شبه صناعي. فلم يعد العامل يملك أو يسيطر على أدوات الإنتاج، ولا يعمل لصالح نفسه، بل صار العديد ممن هم في سوق العمل يعملون بأجر، وليس لهم سيطرة على المنتج النهائي، ولا أدوات الإنتاج، باستثناء ساعات عملهم التي يتم دفع أجرهم على أساسها.

أي أن المهارة بحد ذاتها لم تعد كافية لتوفر للعامل كيانًا اقتصاديًا، بل على هذه المهارة أن تؤجر نفسها لأصحاب رأس المال ليصبح لها قيمة اقتصادية. ومنذ حصول ذلك الانفصال بين رأس المال والعمل، بدأ تضارب المصالح بين العمال وأصحاب العمل، على الرغم من أن هدف أصحاب العمل هو تخفيض أجور العمل لأكبر درجة ممكنة، وهدف العمال هو الحصول على أعلى أجر ممكن

، إلا أن الطرفين كانا متفقين على حاجتهما لبعضهما بعضا. وهذه الحاجة المشتركة فتحت المجال أمام الطرفين للتفاوض بشأن الحقوق والواجبات، حيث قام العمال بتنظيم أنفسهم في التنظيمات النقابية لتساعدهم على المطالبة بحقوق أفضل. وقامت التنظيمات النقابية بتطوير مفهوم التفاوض الجماعي كوسيلة لمطالبة الطبقات المسحوقة من العمال بحقوق تتعلق بالاستقلالية الاجتماعية، والأمن الوظيفي، والأمن الاقتصادي وشهد العمل النقابي في فترات لاحقة أبعادًا أخرى أضيفت إلى بعده الاقتصادي، إذ أصبح قوة سياسية لا يستهان بها في العديد من الدول.

تأثيرات العولمة على النقابات العمالية: يمر العالم مرحلة تطور حاسم في تاريخه، ولا يرد ذلك فقط إلي التغييرات العميقة التي لحقت ببنية النظام الدولي بعد سقوط النظام الدولي القطب ي، والتحول إلي النظام الأحادي القطبي ة، وغالبا ما يتم الحديث عن العولمة كظاهرة وكعملية خاضعة للتوصيف أكثر منها للتعريف.

عوامل بروز العولمة وتأثيرها: اختلفت الدراسات في وضع تاريخ أو مرحلة معينة يمكن اعتمادها كبداية العولمة، فهناك من يعتبر العولمة ظاهرة معاصرة شهدت العقود القليلة الماضية تاريخ نشوئها. لتتم المقارنة بين نهايات القرن التاسع عشر التي شهدت ولادة التوجهات القومية، وبين نهايات القرن العشرين التي شهدت تبلور ظاهرة العولمة، وتطرح أسئلة كثيرة حول فكرة وممارسة العديد من مؤسسات المجتمع المدني ومن النقابات العمالية، والأحزاب السياسية في سياق العولمة، وأن أهم تطور أحدثته العولمة أن المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة لم يعد حديث حدود الدولة القومية، وهناك من يعود إلى أقدم من ذلك بكثير وتحديد ًا إلى القرن الخامس عشر الميلادي، وبتحديد أكبر منذ ظهور ظاهرة الدولة القومية لتحل محل الإقطاعية.

ويجدر الإشارة أنه من الصعب تحديد مظهر للعولمة أو إرجاعها لعامل واحد كما أننا نشهد تحولات لم يسبق لها مثيل في مجال الاقتصاد التقنية و البيئة، ولعل من العوامل الأساسية التي دفعت عجلة العولمة ما شهده العالم من تحرير التجارة الخارجية وحركة التكامل الاقتصادي بين الدول والشركات عبر الوطنية وتحرير الاقتصادات والتطور في التكنولوجيا ومسالة التخصيص والأهم التحولات الأيديولوجية والسياسية، والتحولات المتمثلة في انهيار النظام الشيوعي والنظام .(الاشتراكي(؛ ولعل الاحتكار الاقتصادي الأمريكي الذي حدث منذ سقوط جدار برلين عام 1980 والذي تواكب ذلك مع انهيار المنظومة الاشتراكية ، بات من الواضح انفراده بالايدلوجية الاقتصادية المعترف بها ، و المفروضة في كل مكان التي هي الرأسمالية الليبرالية المناصرة لحرية التجارة [0] ؛ كما أن الانتشار السريع للتكنولوجيا والروابط المؤسساتية بين المؤسسات في الدول المختلفة والتي تؤثر بشكل جذري علي السياسة إلا أن العامل الا

اقتصادي يبقي هو المحرك الأساسي لذلك فالعولمة هنا حقيقة واقعة وليست اختيار، ويبقى على الحكومات عدم مقاومته ا، ولكن عليهم معرفة إدارتها وفهمها وقياس أبعادها وابتكار الحلول والسياسات التي تحقق المصالح الوطنية بصرف النظر عن تحديد تاريخ نشوء العولمة فإنه بات من المحقق أن العوامل الدولي ة والإقليمية المتغيرة في العقد الأخير من القرن الماضي قد صنعت واقعا جديدا، وخلقت حقائق جديدة على الأرض محدثة بذلك تغييرات بنيوية عميقة في صلب النظامين السياسي والاقتصاد ي العالميين، مما كان له ارتباط عميق ببروز مصطلح العولمة إلى السطح.() وقد استطاعت هذه الحركات النقابية في معظم دول العالم أن تنظم صفوف الطبقة العاملة وتقود نضالها وأن تجعل من شروط العمل أكثر إنسانية من حيث: ():

-أ **التفاوض على حقوق العمال:** يتمثل الدوران الأساسيان للنقابات العمالية بالتفاوض على الأجور وشروط العمل وتمثيل مصلحة العمال وقد أصبحت العقود التفاوضية الجماعية التي تضمن عملا مستقرًا، وشروط سلامة آمنة عناصر أساسية في "العقد الاجتماعي" بين أطراف العمل الثلاثة، العمال، وأرباب العمل، والدولة. وتشير تجربة الدول المتطورة إلى أن دور النقابات تطور من دور تفاوضي بشكل رئيسي إلى دور أكثر تخصصًا يتمحور حول تمثيل صوت العمال وحقوقهم في العمل. وقد ترافق هذا التطور في دور نقابات العمال مع نمو اقتصادي مضطرد في أسواق العمل، وتغير في عناصر الإنتاج. وقد لعبت النقابات دورًا كبيرًا في تحويل جزء من النمو الاقتصادي إلى مكاسب عمالية منها: رفع الأجور وتخفيض عدد ساعات العمل وتحسين شروط العمل وظروفه.

ب- **تدعيم الحياة المؤسسية في المجتمع:** بما أن النقابات العمالية تعتبر منشآت كبيرة، فقد كان لها دور مهم في التنمية والتطور الاقتصادي.

فهي منخرطة في أنظمة الإنتاج والتوزيع، ويمكنها التأثير في توزيع العمالة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، ولديها خبرات كبيرة في التنظيم العمالي وبخاصة ضمن طبقة العمال المهمشين. كما تتمتع النقابات - أيضًا- بتوفر خبرة في توفير النصائح القانونية المتعلقة بشؤون العمل والعمال. ويمكنها أن تساهم من خلال علاقاتها بالجمعيات الاستهلاكية، وجمعيات الإ سكان، وأنظمة التأمين الصحي، ومؤسسات الضمان الاجتماعي في تنمية المجتمع ككل.

ج- **قوة النقابات العمالية وتأثيرها:** تعتمد قوة النقابات والاتحادات العمالية وتأثيرها على عدة عوامل، من أهمها: عدد العمال المسجلين لدى النقابة من عدد العمال الكلي، ومقدرة النقابة على تفعيل دور العمال، بغض النظر عن أعدادهم. وتعتمد قوة النقابة - أيضًا- على مدى مقدرتها على خلق مؤسسات تدفع باتجاه الحصول على المزيد من الحقوق للعمال، سواء أكان ذلك من خلال

العقود الجماعية، أو تحقيق فوائد غير اجرية للعمال، أو من خلال خلق إطار قانوني موات. وكذلك مقدرة النقابات على تصميم سياسات تتعامل مع شؤون العمال على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. ووصلت الحركات النقابية في العالم أيضًا إلى أوج قوتها وعظمتها في القرن العشرين حيث كانت تشكل اللبنة الأساسية في بناء الاقتصاد والعمل والإنتاج ورسم السياسات الاقتصادية والا جتماعية للعديد من الدول إلا أنه وبعد انهيار منظومة دول اليسار العالمي وسقوط جدار برلين شهد العالم تغيرات وتبدلات عميق ة ومتسارعة اقتصادية وسياسية واجتماعية.

د- **هيكلية النقابات العمالية والتحديات الجديدة**: تغير وضع النقابات العمالية بسبب تغير السياسات الاقتصادية في الكثير من الدول، وخاصة بـ النسبة لعلاقتها بالدولة، حيث كانت تعتبر حليفة لها.

لقد تم تركيز بعض المهمات بشكل أكبر وتقنين دور أخريات. فقد كان لا نتقال رؤوس الأموال حول العالم بشكل أيسر، وهجرة العديد من الصناعات، دور في إضعاف مكانة العمال وقدرتهم التفاوضية. كما أن عمليات الخصخصة، وتصغير حجم المنشآت الصناعية، وإتباع سياسات اقتصادية أكثر مرونة كلها أثرت في سوق العمل، وبالتالي في قدرة النقابات على تمثيل العمال.

وقد لامست تلك التغيرات أوضاع العمال ودور الحركات النقابية نتيجة الخلل الكبير في ميزان القوى لصالح رأس المال الذي امتلك بعد هذا الانهيار كل عوامل القوة إضافة إلى حرية التنقل في ظل انفتاح الأسواق حتى أصبح أكثر قدرة على التهرب من الالتزامات الاجتماعية والضريبية والتأمين على العمال.

وشكلت ظاهرة التفاوت الطبقي وتدمير الطبقات الوسطى في أغلب بلدان العالم إحدى المظاهر الصارخة لليبرالية الجديدة وعولمة الاقتصاد، ولقد اتخذت هذه المظاهر شكلا مأساويًا في بلداننا بعد ظهور رأسمالية طفيلية هامشية انتهازية استفادت من هذه التحولات بطرق مختلفة وكونت ثروات طائلة على حساب الفقراء وجماهير العمال حتى في أكثر البلدان تقدمًا وازدهارًا ().

هذه المتغيرات وضعت الحركات النقابية في العالم أمام مهمات جديدة تفرض عليها تغيرًا في البعض من أساليب عملها وأدوات نضالها. لذا من الضروري أن يتواكب عمل النقابات والتحولات الجارية وتغيّر من اقترابا تها وطرق وأساليب عملها، وتحدد استراتيجيات جديدة للعمل النقابي تتناسب المتطلبات الجديدة. وذلك بغية التخفيف من الآثار السلبية لهذه المتغيرات. ()